قرار محكمة النقض

رقم 1/28

الصادر بتاريخ 09 يناير 2024

في الملف العقاري رقم 2022/1/7/6164

طعن بالنقض - تقديمه خارج الأجل القانوني - أثره.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال الطعن بالنقض المودع بتاريخ: 2022/06/22 من طرف الطالب أعلاه بواسطة نائبه الأستاذ (ح.م) المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض، والرامي إلى نقض القرار رقم: 386 الصادر بتاريخ: 2021/11/04 في الملف عدد: 2019/1403/5579 عن **محكمة الاستئناف بمراكش**.

وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها بتاريخ: 2022/10/28 من طرف المطلوب أعلاه بواسطة نائبه الأستاذ (ع.ف.ك) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض والرامية إلى عدم قبول الطعن.

وبناء على المستندات المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 2023/12/11.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2024/01/09.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد عبد الوهاب عافلاني لتقريره، والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عزيز التفاحي الرامية إلى عدم قبول الطلب.

بعد المداولة طبقا للقانون.

من حيث الشكل:

حيث إنه تطبيقا لمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 358 من قانون المسطرة المدنية يحدد بصرف النظر عن المقتضيات الخاصة أجل رفع الدعوى إلى محكمة النقض في ثلاثين يوما من يوم تبليغ الحكم المطعون فيه إلى الشخص نفسه أو إلى موطنه الحقيقي، والبين من شهادة التسليم المدلى بها من طرف المطلوبين موضوع الملف التبليغي عدد 2021/193 أن الطاعن بلغ بالقرار المطعون فيه

بصفة شخصية وبموطنه الحقيقي بتاريخ 2021/11/29 ولم يتقدم بمقال الطعن بالنقض إلا بتاريخ 2020/06/22 بعد فوات الأجل القانوني، مما يتعين معه عدم قبوله.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن وعلى الطاعن المصاريف.

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من **رئيس الغرفة** السيد حسن منصف **رئيسا** والمستشارين السادة: عبد الوهاب عافلاني **مقررا**، محمد شافي، سمير رضوان، عصام الهاشمي **أعضاء** وبمحضر **المحامي العام** السيد عزيز التفاحي وبمساعدة **كاتبة الضبط** السيدة ابتسام الزواغي.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض